في الاول اتباع الاستعمال الوارد على تركه وفي الثاني اتباع الاستعمال الوارد في
نظائره واما حذف الخبر وجوبا ففي مواضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام قوله
والاسم في باب كان ش صرح كان واضاف الباب اليه لاصالته لكثرة اقسام
واستعماله ان قيل ما السر في ان المص لم يذكر اسم كان في المفصل في
ملحقات الفاعل وذكره فيها في هذه الرسالة قلنا انه لما عرف الفاعل
هنالك بحيث دخل فيه اسم كان وهو ما كان المسند اليه من فعل
او شبهه مقدما عليه واسم هذا الباب كذلك فلم يذكره في الملحقات
وفي هذه الرسالة لما لم يعرف الفاعل بني الكلام على ما عليه الجمهور من ان الاسم
في هذا الباب ملحق بالفاعل شبيه به في كونه مسندا اليه هذا ولكن للفاضل
ان يقول لا نم صدق تعريف الفاعل على اسم كان لان كان لكونها ناقصة
لا تسند الى اسمها بل الاسناد الى الاسم من قبيل الخبر فقط اللهم
الا ان يتقبل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول في الماضي فح يتحقق الاسناد من قبل
كان الى الاسم ايضا فيصدق عليه التعريف قوله والخبر في باب ان ش
الحق به في الرفع لانه شبيه به في كونه آخر جزء من الكلام قوله وحكمه
حكم خبر المبتدا ش اي حكم خبر هذا الباب كحكم خبر المبتدا في الاصناف
والاحوال والشرائط اي في انه يجوز ان يكون مفردا او جملة وفي لزوم الضمير
عند كونه جملة وفي جواز حذف الضمير بدلالة السياق وفي جواز تعريفه وتنكيره
وفي غيرها الا في التقديم اي لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمه لضعف

في العمل

في العمل ولاداء التقديم الى اللبس بالفصل كاوقت وزمان الا وقت كونه ظرفا
او جارا ومجرورا فانه ح يجوز تقديمه لان الظرف لاتساعه ومقارنته
بكل ممكن له تعلق الحرمية بالاشياء والتنزل منها منزلة انفسها يجوز
فيه ما لا يجوز في غيره مع انه لعدم ظهور الرفع فيه لا يؤدي التقديم فيه الى
اللبس ولا يلزم من عموم الشبه واستثناء التقديم فقط صحة وقوع مثل
ابن خبر الذي كما يصح وقوعه خبر المبتداء لان غرض المص ان يثبت
مشاركته لخبر المبتدا في جميع الاحكام سوى التقديم بعد ما يثبت
خبريته الذي بل لو قال كل ما يصح خبر المبتدا انكوردت النقض بمثل ولم يقل
كذلك فلا ورود عليه بمثله قوله وخبر لا التي لنفي الجنس آه ش قال لنفي الجنس
لان خبر لا التي ليس من قسم المنصوبات قوله لا رجل افضل منك الاولى
ان يمثل لا غلام رجل افضل منك ليكون المرفوع نصا للخبرية ولا يكون
فيه احتمال الوصفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية ولا احتمال للصفة
لعدم التطابق في الاعراب بخلاف مثال المص فان المرفوع فيه يحتمل ان يكون
وصفا جاريا على محل رفع المبني قوله وقد يحذف ش اي خبر لا هذه عند
قيام القرينة كقولهم لا بأس اي لا بأس عليك والقرينة انهم يقولون هل من
بأس عليك واخرى لا بأس فدل ذكرهم عليك في ذلك على ان المقدر
في لا بأس عليك ويجوز ان يكون جوابا للقول القائل هل علي بأس والقرينة ح
هي السؤال وبنو تميم لا يثبتونه اصلا عاما كان او خاصا واذا قالوا
لا رجل افضل نصبوا افضل او رفعوا الا على الوصفية وقال نجم الائمة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1